

ولكن الجارى على ما تقدم في الصغير ما ذكره ابو الحسن عن الوازة
وهذا اذا لم يقدر واغلب الكسب ولو بالسؤال فان قدر واعلى
ذلك فالظاهر سقوط النفقة عن السيد حينئذ بلا خلاف
وانه اعلم **فرع** من اعتق صغيرا فانه يخرج عنه ركة
القطر لان نفقته وجبت بسبب الرق السابق **قال** في مختصر
الوقار في باب ركة القطر ويخرج القطر عن الرضيع اذا
اعتقه حتى يبلغ الكسب على نفسه فتنسقط عنه نفقته انتهى
ومن اعتق زنا فيجرب على الخلاف في سقوط نفقته عنه
ووجوبها عليه والله اعلم **فرع** قال ابو الحسن الصغير
اختلفوا في التزام المتسلف التصديق في القضاء ونعمين تلزم
المختلف في دعوى القضاء واجازه بن العطار على الطوع
وقال احمد بن سعد ان كان شرطاً فهو سلف جرنقاً وان كان
بعد العقد فهدية مديان فلا يجوز عنده مطالعاً **وقال** في رسم
سلعة سماها من سماع بن القاسم من كتاب اللديان فيمن صالح
رجلا على درهم كانت عليه عيان يعطيه خمسة دراهم كل شهر
وليس للذي عليه الحق ان يستطفه الطالب ان ادعى انه دفع
اليه شيئا بغير مينة **قال** مالك هذا الشرط غير جائز وانما يتم
عليه حلف ولم ينفعه شرطه **قال** بن رشد كان الشيوخ يجمعون
على الخلاف لما في اخر الرسم الاورد من سماع اشهب من كتاب العيوب
من اعمال الشرط باسقاط اليمين وما في رسم اخذ يشرب حمدا
من سماع بن القاسم من كتاب الجناح من القرفة بين المامون
وعين

وهو عبد بن عوف صغير
في ركة عليه
من اعتق زنا
بيع او اخرج زكواته
البيع فله
اذ استنزى المتسلف
بشرطه بلديسي

وغيره والذي يبيع لنفسه ولغيره في حصوله في الميسم ثلاثة
اقوال **أعمال الشرط** وبطاله **والنقطة** بين المامون والذي
يبيع لغيره وبين الذي ليس مامون ويبيع لنفسه والذي
اقول به انما ليست بخلاف لان المعنى فيها مختلف فتلك
اسقاط اليمين ان كانت قد وحتت قبل ان يعلم بوجودها وهذه
اسقاط اليمين فيما قبل وجودها فلا يدخل الخلاف فيما الا
بالمعنى من اجل ان اسقاط الحق قبل وجوده اصل مختلف
فيه في المذهب لا من هذه المسائل **وقدم** معنى بيان هذا مستوفى
في سماع اشهب من كتاب العيوب فقف عليه هناك ان انتهى
قلت والذي في سماع اشهب من كتاب العيوب هو قوله
فيمن باع رقيقا بالبراءة واشترط على المشتري انه لا يبيع على البايع
ان وجد المشتري عبدا واراد ان يجلف البايع انه ما علم به ان الشرط
عامل انتهى والذي في سماع بن القاسم من كتاب الجناح هو
قوله في مسئلة بيع الرقيق بالبراءة ان الشرط عام في الرجل
المامون والذي يبيع لغيره كالوصي والوكيل **واما** غير المامون
اذ باع لنفسه فلا يفيد الشرط **قال** بن رشد في سماع اشهب
من كتاب العيوب فالخلاف بين الروايتين في الذي ليس مامون
اذ باع لنفسه يعني فلم يرى الشرط نافعا له في هذا السماع
قال وكان من ادركنا من الشيوخ يذهبون الى ان المعنى في
هذه المسئلة وفي مسئلة اشتراط التصديق في اقتضاء الدين

البايع ببدل الرق واشترط
لشبهه ما يبيع عليه